استقبل مدير المعهد الوطني الديمقراطي ومجموعة من ائتلاف أمل النسوي

الرئيس : اليمنيون انتهجوا الحوار للخروج من أزمتهم

ما أنجز ليس سهلاً بل يمثل قفزة نوعية للنهوض باليمن

المرأة والشباب هما المستفيد الأول من مخرجات الحوار

صنعاء / سبأ :

استقبل الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس المدير المقيم للمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية لورا نيكولاس ومديرة برنامج المرأة في مكتب المعهد الديمقراطي بواشنطن سوسن مركام ونائب المدير المقيم للمعهد مراد ظافر ومعهم مجموعة من قيادات المرأة في ائتلاف أمل من مختلف الأطياف الحزبية والمهنية والتخصصية.

وفي مستهل اللقاء أعرب الأخ الرئيس عن سروره لما وصلت إليه المرأة في اليمن من تطور ملموس بلغت فيه مكانة رفيعة في مختلف الجوانب الحياتية والعملية وهو أمر محل افتخار واعتزاز لمواكبة العصر بكل متطلباته الحديثة.

وقال «اننا في اليمن تميزنا بتغليب مصلحة الوطن العليا بالحل والتغيير السلمي وتبادل السلطة سلميا بانتهاجنا الحوار الوطني الشامل الذي استمر عشرة أشهر وربما يكون أطول حوار في التاريخ المعاصر وذلك من اجل خروج اليمن سالما من الأزمة الكبيرة التي نشبت مطلع العام 2011».

وأضاف «أن الحوار الذي جاء تتويجا لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة درس وناقش كافة مشاكل اليمن بمختلف المراحل منذ قيام الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وما بعد الوحدة المباركة في 22مايو 1990 وما بعد حرب صيف 94 وحتى الخروج بحزمة الوثيقة الوطنية وما تضمنته من قرارات وتوصيات».

وأشار الأخ الرئيس إلى أن الحوار في بدايته كان صعبا وبعد مرور الشهر الأول تلطفت الأجواء وفي الشهرين الخامس والسادس صارت الأمور أكثر انسجاما وأصبح النقاش والحوار معمقا حول مختلف القضايا والملفات بكل جوانبها وأشكالها وألوانها وصولا إلى القرارات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر وشملت مختلف نواحي المنظومة الجديدة للحكم المرتكزة على الحكم الرشيد والمشاركة في المسئولية والثروة والسلطة وعلى أساس الأقاليم الستة لتلبية متطلبات الجماهير من البنى التحتية وغيرها.

وأكد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي أن المركزية لم تستطع منذ 50 عاما تلبية متطلبات الحياة العصرية والبنى التحتية والمتمثلة في الكهرباء والمياه والتربية والتعليم والصحة العامة والطرقات وهي مطالب ما تزال قائمة ربما بأشد مما كانت عليه نتيجة تطور العصر وتوسع الحياة في حين بقيت هذه الخدمات في وضعها المتدني بدون مواكبة للتطور بشتى أنواعه.

وقال «إن ما أنجز ليس سهلا ولا بسيطا بل يمثل شوطا كبيراً وقفزة نوعية نحو التطور والنهوض من اجل يمن جديد قادر على تلبية المتطلبات كافة»، مؤكدا أن الأقاليم ستتنافس فيما بينها لإنجاز مشاريع البنى التحتية وتلبية متطلبات الناس وستعمل بجد في المجالات الأساسية وعن قرب حيث يستطيع وزير الداخلية أو التربية والتعليم أو الصحة العامة أن يزور مكاتبه ومناطقه بسهولة ويسر لتلمس كل الاحتياجات والعمل لإنجازها بكل الجهود الممكنة.

كما أكد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي أن مخرجات الحوار تضمنت 30 % للمرأة و20 % للشباب وان المستفيد الأول من مخرجات الحوار هما المرأة والشباب، ولا بد من توضيح الوضع الجديد بكل تفاصيله من مخرجات الحوار إلى النظام الاتحادي للإقليم داخل الأسرة والمدرسة والجامعة والمعسكر والتأكيد بان النظام الاتحادي هو الذي سيحافظ على الوحدة ويكرس الأمن والاستقرار ويلبي حاجات الجماهير بكل طموحاتها وآمالها وسيجفف الفساد وستكون الأمور ظاهرة والصورة واضحة بكل معنى الكلمة.

ونبه الأخ الرئيس إلى أن الحكومات المصغرة في الإقليم هي حكومات تنمية وتطوير وليس لها علاقة بالسياسة الخارجية والداخلية لاسيما وان هذا الأسلوب قد سجل نجاحات باهرة في الدول التي تتخذ منه نظاما لها وهي كثيرة كالصين وروسيا وأمريكا وألمانيا وأثيوبيا وباكستان والهند ومعظم دول العالم ، متمنيا للجميع المزيد من الجهد الوطني المقرون بالتوفيق والنجاح.

وكانت لورا نيكولاس المدير المقيم للمعهد قد تحدثت معبرة عن تقديرها للأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي ونقلت تحايا مدير المعهد الديمقراطي بواشنطن.. مشيرة إلى البرامج التي ينجزها المعهد في اليمن ومنها خمسة برامج تختص بالمرأة في اليمن توضح أهمية مخرجات الحوار الوطني الشامل ومستقبل اليمن الجديد والمكتسبات العظيمة التي أحرزتها المرأة والشباب.

وأشارت إلى أن هذه الجماعة من قيادات المرأة من خمس محافظات سوف تتوسع لتشمل كل المحافظات والهدف منها يتمحور حول أهمية مفاهيم السلام والاستقرار والتطور والنمو وهي قضايا ترتبط بتقدم الشعوب وأمنها واستقرارها.

وقالت أن اليمن يعتبر أنموذجا فريدا في بلدان ما سمي بالربيع العربي حيث غلب الحكمة والمصلحة الوطنية العليا وغلّب منطق الحوار بصورة لم يسبق لها مثيل من اجل مستقبل اليمن الجديد وطي صفحة الماضي إلى الأبد.

وتحدث عدد من الناشطات حيث عبرن عن تقديرهن البالغ للأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، مستعرضات المهام اللاتي قمن وسيقمن بها بنشاط اكبر، مؤكدات تأييدهن لكافة الخطوات والإجراءات والقرارات التي اتخذها ويتخذها الأخ الرئيس.

حضر اللقاء أمين عام رئاسة الجمهورية الدكتور علي منصور بن سفاع.

وافق على مشروع خطة الأداء الحكومي للعام الجاري.. مجلس الوزراء :

إقرار مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اعتماد نظام إدارة المشتريات لتسيير أعمال المشتريات الحكومية

تكليف وزير الإعلام بتطوير السياسات الإعلامية الرسمية

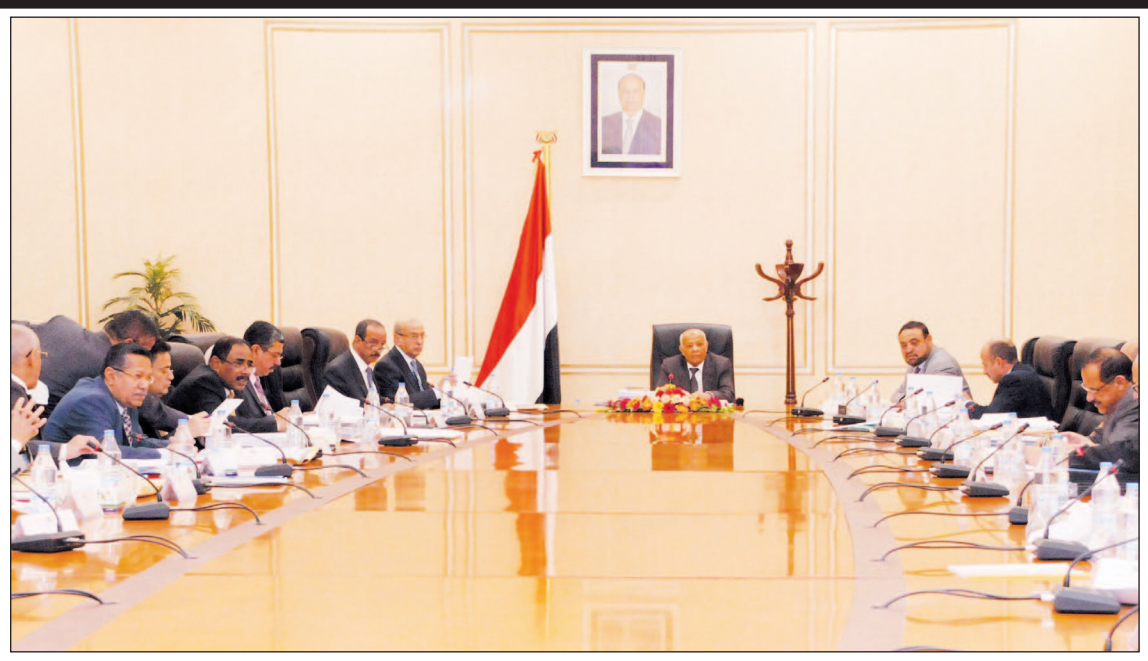

صنعاء / سبأ :

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، على مشروع خطة الأداء الحكومي لعام 2014م، والمقدمة من الأمانة العامة للمجلس بعد استيعاب ملاحظات الوزارات المقدمة حولها.

ووجه المجلس جميع الوزراء ورؤساء الأجهزة والجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ، بوضع خطط تنفيذية تتضمن الأنشطة والإجراءات وفق النموذج والإيضاح المحدد في وثيقة الخطة، وموافاة الأمانة لمجلس الوزراء بنسخة منها خلال أسبوعين من تاريخه.. مؤكدا على اتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بتنفيذ الخطة وتفعيل عامل المتابعة ورقابة التنفيذ على الجهات المنفذة لديها، وموافاة أمين عام المجلس بتقارير ربع ونصف سنوية عن مستوى التنفيذ.

وكُلف أمين عام مجلس الوزراء بموافاة الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ بوثيقة الخطة المقرة، ومتابعة تنفيذها والرفع إلى رئيس الوزراء والمجلس بتقارير دورية ونصف سنوية وسنوية عن مستوى تنفيذ الخطة.

وحددت الحكومة الهدف العام وغاية أدائها خلال العام الجاري في «معالجة الاختلالات الأمنية لتحقيق الاستقرار والعمل على تنفيذ أولويات مخرجات الحوار الوطني».

وتضمنت خطة الأداء عدداً من الأهداف الفرعية وفق هذا الاتجاه من بينها تعزيز القدرات الأمنية ورفع كفاءة الأمن الوقائي، وتحسين القدرة الاستيعابية للحكومة والاستخدام الأمثل والكفء لتعهدات المانحين، وكذا البدء في إنجاز وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني المعنية بتنفيذها الحكومة، والمضي في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتعزيز الإدارة العامة الحديثة، إضافة إلى معالجة مشاكل الاستثمار وتوسيع قاعدته واستعادة ثقة المستثمرين.

وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون بشان الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مع استيعاب الملاحظات المقدمة عليه .. وكلف وزراء التخطيط والتعاون الدولي والشئون القانونية والمالية والدولة لشئون مجلسي النواب والشورى متابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة .. منوها بالجهود المبذولة من وزارة التخطيط في إعداد هذا المشروع الهام باعتبار أن هذا النوع من الشراكة احد الأساليب التي يعول عليها في أحداث نهضة اقتصادية.

ويهدف مشروع القانون المقدم من وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى توفير إطار قانوني ينظم العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بمشاريع الشراكة، وخلق بيئة ملائمة للشراكة مع القطاع الخاص في إنشاء وتطوير وتأهيل وتحسين كفاءة تشغيل وإدارة وصيانة المرافق العامة والبنية التحتية وبيع أو تقديم الخدمات العامة بالارتكاز على مبادئ الشفافية والعدالة التنافسية وتوازن المصالح وتوزيع المخاطر ومنع الاحتكار.

كما يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الشراكة، وجذب تمويلاته للوفاء بمتطلبات التمويل المستدام لمشاريع البنية التحتية والخدمات العامة.

ويشتمل مشروع القانون على 83 مادة موزعة على عشرة فصول تتضمن: التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان، الإطار المؤسسي للشراكة، شركة المشروع، عقد الشراكة، الرقابة وتقييم الأداء، قواعد السلوك، الشكاوى والتظلمات وتسوية المنازعات، الالتزامات المالية والضمانات الحكومية وأحكاماً ختامية.

واعتمد مجلس الوزراء العمل بنظام إدارة المشتريات الحكومية كآلية فنية وإجرائية لتسيير أعمال المشتريات الحكومية ومتابعة سلامة الإجراءات المعمول بها في كافة الجهات، على أن تتولى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مسؤولية تحديد أولوية التطبيق في الجهات وتلتزم الجهات المدرجة في المراحل المختلفة لتطبيق النظام بتنفيذ إجراءات المشتريات والمناقصات لديها من خلال النظام ووفق التعليمات التي تصدر من الهيئة العليا بهذا الشأن.

ويمكّن نظام معلومات المشتريات الحكومية من الإدارة والمتابعة الإلكترونية لجميع عمليات وإجراءات المشتريات الحكومية في مختلف الجهات في الدولة، بدءاً من تخطيط عملية الشراء وتنفيذها وإدارة العقد، وكذا متابعة الإنفاق على أعمال المشتريات الحكومية.

ويهدف النظام إلى دعم توجهات الدولة في تطوير منظومة المشتريات الحكومية للإسهام في حماية المال العام ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وتطوير الإدارة الحكومية، والعمل على ضبط إجراءات المناقصات والمشتريات الحكومية.

وأكد المجلس على الهيئة العليا توسعة قائمة الجهات المدرجة ضمن المرحلة التمهيدية لنظام معلومات إدارة المشتريات بصورة تدريجية وكذا تدريب كوادر الجهات المختلفة على عملية استخدام النظام.. منوها بجهد الهيئة في إنجاز هذا النظام الذي يعزز من الشفافية ودقة المراقبة على تنفيذ إجراءات المناقصات، كما انه يمثل خطوة نوعية في هذا المجال.

وشدد المجلس على منع صرف أي مبالغ خاصة بعقود الجهات المدرجة في هذا النظام والتي لم تتقيد في إدخال مناقصاتها عبر نظام المعلومات.. موجها الجهات المعنية بالصرف التأكد من استيفاء الجهة طالبة الصرف لهذا الشرط قبل الاستمرار في عملية الصرف، وفي حال عدم الاستيفاء تعتبر المناقصة ملغية وتتحمل الجهة صاحبة المشروع المسؤولية.

وحث الجهات الرقابية المختلفة كل فيما يخصه على مراقبة مدى تقيد الجهات المعنية بتنفيذ هذا القرار ورفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال الجهات المخالفة.

ووافق مجلس الوزراء على نتائج المسح الصناعي الشامل 2010م، بناء على التقرير المرفوع من وزير الصناعة والتجارة بهذا الشأن والمتضمن التقرير العام لنتائج المسح والملخص التوضيحي للمهام والأنشطة والإعمال التي تم تنفيذها في مراحله المختلفة.

وأكد المجلس على الوزراء ورؤساء الجهات ذات العلاقة دراسة التحديات التي تواجه النشاط الصناعي والعمل على معالجتها ضمن خططها التنموية وبرامج عملها السنوية.. وكلف وزير الإعلام بتطوير السياسات الإعلامية بما يحقق تسخير الآليات الإعلامية الرسمية بمختلف تصنيفاتها للمساهمة في النهوض التنموي الشامل.

ووجه وزير الصناعة والتجارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة نشر بيانات التقرير العام للمسح الصناعي الشامل بهدف الترويج للنشاط الصناعي كقطاع اقتصادي واعد.

كما وجه وزير الصناعة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الاستفادة من مخرجات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الجاري التحضير لتنفيذ أعماله الميدانية نهاية العام الجاري، وبدء التحضير والإعداد عقب إعلان وإشهار نتائج التعداد العام لتنفيذ مسح صناعي شامل في العام 2016م.

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود المبذولة من وزارة الصناعة والتجارة والجهاز المركزي للإحصاء وكافة اللجان العاملة في إنجاز أعمال المسح الصناعي الشامل، الذي يوفر قاعدة بيانات ومعلومات حديثة عن الأنشطة الصناعية في اليمن تساعد على إعداد ورسم السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج التنفيذية للنهوض بهذا القطاع، وتفيد الباحثين والقطاع الخاص والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

واطلع مجلس الوزراء على المشروع المقدم من وزير الأوقاف والإرشاد حول «حملة المال الحرام»، والهادفة إلى التصدي للمال الحرام ومحاربة وسائله ومصادره ، باعتبار ذلك من أساسيات الدين الإسلامي وتشكل جوهراً لثقافتنا وسلوكياتنا.. موضحا أن هذا المشروع الذي سينفذ في إطار حملة منظمة يهدف إلى تشكيل وعي حقيقي وعمل دؤوب ضد المال الحرام، لخلق تظاهرة واسعة تحقق البعد الديني في توعية وتبصير المجتمع بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والبعد القانوني تجاه تلك الجرائم وعقوباتها والبعد الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي والإداري والآثار المترتبة عنها، بما يضمن تحقيق المزيد من الرقابة والملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للمساءلة القانونية والقضائية والإدارية.

ووافق المجلس بهذا الشأن على تنظيم الحملة والخطوات الإجرائية التي تضمنها التصور، والتي ستتولى تنفيذها وزارة الأوقاف وكافة الجهات المعنية .. موجها كافة الوزارات والمؤسسات والمجالس المحلية في المحافظات والمديريات وفروع مكاتب المحافظات بتنظيم المحاضرات وبرامج التوعية في مرافقهم وتفعيل إجراءات الرقابة للحد من مختلف جرائم وظواهر كسب المال الحرام.

وأكد على المؤسسات الأمنية تشديد إجراءاتها في المنافذ الحدودية والموانئ البرية والبحرية والجوية وفي كل البؤر التي تنظم وتنشر تلك الظواهر والجرائم في المجتمع.

ونوه المجلس بفكرة الحملة والجهود المبذولة في إعدادها باعتبارها من الأدوات المنسجمة مع دور الدولة وكافة أجهزتها ومؤسساتها في هذا المضمار والذي يحتل أهمية بالغة ضمن إجراءات مكافحة كل صور وأشكال ومصادر المال الحرام وبؤره.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشان تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب خلال الأسبوع الجاري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقريري وزير الزراعة والري عن مشاركته في اجتماعات الدورة 32 لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) المنعقدة في روما خلال الفترة 24/ 28 فبراير الماضي، ومشاركته في اجتماعات الدورة 37 لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) المنعقدة في روما خلال الفترة 19/ 20 فبراير الماضي.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير التربية والتعليم عن نتائج زيارته إلى لندن لتوقيع اتفاقية مع المجلس الثقافي البريطاني والمشاركة في المنتدى العالمي للتعليم خلال الفترة من 20/ 22 يناير الماضي.